

## تفسير البحر المحيط

@ 233 @ النزول ، وهو ما يشبع من غير تحديد بمد . ومذهب مالك أنه مد وثلاث بالمد النبوي ، ويجب استيعاب العدد ستين عند مالك والشافعي ، وهو الظاهر . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لو أطعم مسكيناً واحداً كل يوم نصف صاع حتى يكمل العدد أجزاءه . { ذَلِكْ لِمَنْ يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْهُ لِيُذَكِّرَ } ، قال ابن عطية : إشارة إلى الرجعة والتسهيل في الفعل من التحرير إلى الصوم والإطعام . ثم شدّد تعالى بقوله : { وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ } : أي فالزموها وقفوا عندها . ثم توعد الكافرين بهذا الحكم الشرعي . وقال الزمخشري : ذلك البيان والتعليم للأحكام والتنبيه عليها ، لتصدقوا بما ورسوله في العمل بشرائعه التي شرعها في الظهار وغيره ، ورفض ما كنتم عليه من جاهليتكم ، { وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ } التي لا يجوز تعديها ، { وَلِلْكَافِرِينَ } الذين لا يتبعونها ولا يعملون عليها { عَذَابٌ أَلِيمٌ } . انتهى . .

{ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ } : نزلت في مشركي قريش ، أخزوا يوم الخندق بالهزيمة ، كما أخزى من قاتل الرسل من قبلهم . ولما ذكر المؤمنين الواقفين عند حدوده ، ذكر المحادّين المخالفين لها ، والمحادة : المعادة والمخالفة في الحدود . { \* كتبوا } ، قال قتادة : أخزوا . وقال السدي : لعنوا . قيل : وهي لغة مذحج . وقال ابن زيد وأبو روق : ردوا مخذولين . وقال الفراء : غيظوا يوم الخندق . { كُذِّبَتْ أُولَئِكَ مِنَ الْكُفَّارِينَ } : أي من قاتل الأنبياء . وقيل : يوم بدر . وقال أبو عبيدة والأخفش : أهلكوا . وعن أبي عبيدة : التاء بدل من الدال ، أي كبّدوا : أصابهم داء في أكبادهم . قيل : والذين من قبلهم منافقو الأمم . قيل : وكتبوا بمعنى سيكبتون ، وهي بشارة للمؤمنين بالنصر . وعبر بالماضي لتحقق وقوعه ، وتقدّم الكلام في مادة كتبت في آل عمران . .

{ وَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ } على صدق محمد صلى الله عليه وسلم ) ، وصحة ما جاء به . { وَلِلْكَافِرِينَ } : أي الذين يحادّونه ، { عَذَابٌ مَّهِينٌ } : أي يهينهم ويذلهم . والناصب ليوم يبعثهم العامل في للكافرين أو مهين أو اذكر أو يكون على أنه جواب لمن سأل متى يكون عذاب هؤلاء ؟ فقيل له : { يَوْمَ يَدْعُ لَهُمُ اللَّهُ } : أي يكون يوم يبعثهم الله ، وانتصب { جَمِيعاً } على الحال : أي مجتمعين في صعيد واحد ، أو معناه كلهم ، إذ جميع يحتمل ذينك المعنيين ؛ { فَيُذَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا } ، تخجيلاً لهم وتوبيخاً . { أَصْحَابُهُ } بجميع تفاصيله وكميته وكيفيته وزمانه ومكانه . }

وَنَسُوهُ { لاستحقارهم إياه واحتقارهم أنه لا يقع عليه حساب . { شَهِيدٌ } : لا يخفى عليه شيء . وقرأ الجمهور : ما يكون بالياء ؛ وأبو جعفر وأبو حيوة وشيبة : بالتاء لتأنيث النجوى . .

قال صاحب اللوامح : وإن شغلت بالجار ، فهي بمنزلة : ما جاءني من امرأة ، إلا أن الأكثر في هذا الباب التذكير على ما في العامة ، يعني القراءة العامة ، قال : لأنه مسند إلى { مِنْ نَجْوَى } وهو يقتضي الجنس ، وذلك مذكر . انتهى . وليس الأكثر في هذا الباب التذكير ، لأن من زائدة . فالفعل مسند إلى مؤنث ، فالأكثر التأنيث ، وهو القياس ، قال تعالى : { وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ } ، { مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أُجِّلَتْ فِيهَا } ، ويكون هنا تامة ، ونجوى احتمل أن تكون مصدراً مضافاً إلى ثلاثة ، أي من تناجي ثلاثة ، أو مصدراً على حذف مضاف ، أي من ذوي نجوى ، أو مصدراً أطلق على الجماعة المتناجين ، فثلاثة : على هذين التقديرين . قال ابن عطية : بدل أو صفة . وقال الزمخشري : صفة . وقرأ ابن أبي عبله ثلاثة وخمسة بالنصب على الحال ، والعامل يتناجون مضمرة يدل عليه نجوى . وقال الزمخشري : أو على تأويل نجوى بمتناجين ونصبها من المستكن فيه . وقال ابن عيسى : كل سرار نجوى . وقال ابن سراقه : السرار ما كان بين اثنين ، والنجوى ما كان بين أكثر . قيل : نزلت في المنافقين ، واختص الثلاثة والخمسة لأن المنافقين كانوا يتناجون على هذين العددين مغايطة لأهل الإيمان ؛ والجملة بعد إلا في المواضع الثلاثة في موضع الحال ، وكونه تعالى رابعهم وسادسهم ومعهم بالعلم وإدراك ما يتناجون به . وقال ابن عباس : نزلت في ربيعة وحبیب ابني عمرو وصفوان بن أمية ، تحدّثوا فقال أحدهم : أترى ا□ يعلم ما نقول ؟ فقال الآخر : يعلم بعضاً ولا يعلم بعضاً ، فقال الثالث : إن كان يعلم بعضاً فهو يعلمه كله . .

{ وَلَا أَدْرَى مِنْ ذَلِكَ } : إشارة إلى الثلاثة والخمسة ، والأدنى من الثلاثة الاثنين ، ومن الخمسة الأربعة ؛ ولا أكثر يدل على ما يلي الستة فصاعداً . وقرأ الجمهور : { وَلَا أَكْثَرَ } عطفاً على لفظ المخفوض ؛ والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش وأبو حيوة وسلام ويعقوب : بالرفع عطفاً على موضع نجوى إن أريد به